



الاستراتيجية الإعلامية الاردنية 2015 – 2011

المجال الثالث من مجالات الاستراتيجية العشرة.

التنظيم الذاتي : انشاء مجلس للشكاوى .

صيغة مقترح مجلس الشكاوى ضمن الاستراتيجية الاعلامية

- يتم الإنشاء وفق النماذج العالمية للمبادئ الأخلاقية والمهنية التي تُعدُّ مرجعيةً للسلوكيات الصحفية والإعلامية والممارسات الفضلى.
- يتكون من شخصيات إعلامية تمتلك الخبرة والتجربة وعدد من القضاة المتقاعدين، ويتمتع بالاستقلالية الكاملة، ويمثل قوة معنوية وأخلاقية في المجتمع الإعلامي.
- وتكون مهمة مجلس الشكاوى تلقي شكاوى وتظلمات المواطنين ضد وسائل الإعلام، والنظر فيها، لحلها، وتقريب وجهات النظر بين الطرفين لإيجاد حلٍ مُرضٍ لهما. - والتدخل
- ويكون للمجلس صلاحية إصدار بيانات عن نتائج الشكاوى، إضافة إلى دوره في حث الصحفيين والمؤسسات الإعلامية على المهنية والالتزام بالقوانين وموائيق الشرف المهني.

صيغة مقترح مجلس الشكاوى ضمن الاستراتيجية الاعلامية

- ويكون المجلس جهة لحل النزاعات خارج نطاق القضاء، واللجوء إليه ليس إجبارياً، وليس له صلاحيات فرض تعويضات مالية.
- كما يتم إنشاء مرصد لقياس أخلاقيات المهنة، يكون تابعاً لمجلس الشكاوى، ويقوم المرصد بإصدار تقرير سنوي وإصدار بيانات، إذا دعت الحاجة.
- يتم تشكيل لجنة للطعون، تكون مهمتها تلقي الطعون والردود حول الأحكام الصادرة في الشكاوى المقدمة للمجلس.
- تكون مهمة اللجنة تلقي الشكاوى الخاصة بأي تعدي على الحريات الإعلامية من قبل أي طرف، أو الشكاوى حول الأضرار التي ألحقتها مؤسسات إعلامية أو العاملون فيها بالأفراد أو المجتمع، أو الشكاوى الخاصة بالمضمون غير اللائق.
- تقوم اللجنة بإصدار الأحكام والتوصيات أو التحكيم وفق لائحة داخلية لتنظيم عملها بما لا يتعارض مع مهام نقابة الصحفيين في هذا المجال.

جهد لجنة متابعة تنفيذ مضامين الاستراتيجية الاعلامية

موضوع مجلس الشكاوى

- ناقشت اللجنة في بداية اجتماعاتها ، الخطوط والمقترحات العامة لهذا الموضوع.
- بتاريخ (1 حزيران 2014) التقت لجنة الاستراتيجية بأعضاء مجلس نقابة الصحفيين الاردنيين بمقر الأخيرة وتم مناقشة الانشاء وتم الاستماع لوجهات نظر النقابة، مع الاشارة هنا إلى نقيب الصحفيين الاردنيين هو أحد اعضاء اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ مضامين الاستراتيجية الاعلامية.
- بتاريخ (12 تشرين اول 2014) عُقد اجتماع مصغر للجنة تم خلاله الاطلاع على نماذج وسيناريوهات لشكل المجلس.
- بتاريخ (10 تشرين ثان 2014) اطلعت اللجنة على نموذج لمجلس الشكاوى تم صياغته بعد مطالعة نماذج عالمية.
- بتاريخ (30 تشرين ثان 2014) التقى رئيس اللجنة /وزير دولة لشؤون الاعلام بمكتبه بمدير عام اليونسكو في عمان وتم اطلاقه على موزر لعمل اللجنة من ضمنه موضوع مجلس الشكاوى.

جهد لجنة متابعة تنفيذ مضامين الاستراتيجية الاعلامية

موضوع مجلس الشكاوى

- بتاريخ (2 حزيران 2015) ناقشت اللجنة المضامين المقترحة لشكل المجلس.
- بتاريخ (29 حزيران 2015) استكملت اللجنة مناقشتها لشكل المجلس ولم يتسنى الخروج بتوافق حيال أمرين اثنين :

* مظلة المجلس * عضوية المجلس.

وعليه ، ارتأت اللجنة ولغايات توسيع دائرة النقاش والاستماع للآراء والتوصيات والمقترحات وبهدف المزيد من التواصل مع مشروع دعم الاعلام في الاردن المُنفذ من خلال قبل مكتب اليونسكو بعمان الممول من الاتحاد الاوروبي، ان يتم تنفيذ جلسة عصف ذهني لموضوع البحث، بهدف تسجيل الملاحظات ودعم ما من شأنه اثراء مقترح مجلس الشكاوى واخراجه على ارض الواقع .



المجال الثالث / التنظيم الذاتي :

6 – انشاء مجلس للشكاوى :

- اطلعت لجنة الاستراتيجية على نماذج متعلقة بهذا الموضوع واستمعت لأفكار ومقترحات لغايات الانشاء وبتاريخ (1/6/2014) التقت لجنة الاستراتيجية مع مجلس نقابة الصحفيين، وتم تداول الافكار المطروحة.
- بتاريخ (30/11/2014) التقى معالي رئيس اللجنة بمكتبه مدير عام اليونسكو، وتم اطلاع الاخير على جهد عمل اللجنة ومضامين الاستراتيجية، وبخاصة موضوع انشاء مجلس الشكاوى.
- بتاريخ (2/6/2015) اجتمعت لجنة الاستراتيجية وناقشت التصور المُقدم من نقابة الصحفيين الاردنيين لموضوع مجلس الشكاوى ومن هيئة الاعلام، وتم تقديم مقترح لاستطلاع رأي المركز الوطني لحقوق الانسان ليكون مظلة لمجلس الشكاوى وجاء الرد المبدئي بالموافقة.
- بتاريخ (29/6/2015) استكملت لجنة الاستراتيجية نقاشاتها لموضوع مجلس الشكاوى، ولم يتم التوافق حيال امرين اثنين بما يخص تصور مجلس الشكاوى والمتعلقين بـ عضوية المجلس ومظلته، واتفقت اللجنة على عقد ورشة عمل متخصصة تعالج موضوع تصور مجلس الشكاوى بشكل عام وعضوية المجلس ومظلته بشكل خاص وأن يتم عقد الورشة بالشراكة مع مكتب اليونسكو بعمان، نظرا لتنفيذ تنفيذ الاتحاد الاوربي لمشروع دعم الاعلام الاردني

مظلة مجلس الشكاوى

مقترحات / مظلة المجلس :



المركز الوطني لحقوق الانسان

نقابة الصحفيين الاردنيين

قانون النزاهة ومكافحة الفساد (مشروع قانون لسنة 2015)

اية جهة اخرى مقترحة